

A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/42/641  
12 October 1987  
ARABIC  
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الثانية والأربعون  
البند ١٢ من جدول الأعمال

### تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حالة حقوق الإنسان في السلفادور

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير الذي أعده البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريدرويغو ، الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان ، عن حالة حقوق الإنسان في السلفادور ، وفقا للفقرة ١٤ من قرار اللجنة ٥١/١٩٨٧ المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨٧ .

المرفق

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في السلفادور ،  
أعده الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان ،  
وفقا للفقرة ١٤ من قرار اللجنة ٥١/١٩٨٧

المحتويات

المفحة	الفقرات	
٣	١ - ٣	أولا - مقدمة .....
٣	٤ - ١١	ثانيا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .....
٣	٤	١ - الحالة الاقتصادية العامة .....
		٢ - الهجمات التي تشنها جبهة فارابونديو مارتي
		للتحرير الوطني على الهيكل الاساسي لاقتصاد
٤	٥ - ٦	البلد .....
٥	٧ - ١١	٢ - حقوق العمال .....
٦	١٢ - ٥٨	ثالثا - الحقوق المدنية والسياسية .....
٦	١٢ - ٢٩	١ - الاعداد بإجراءات موجزة .....
١١	٣٠ - ٤٢	٢ - حالات الاعتقال والاختطاف والاختفاء .....
١٤	٤٣ - ٥١	٣ - معاملة السجناء السياسيين .....
١٧	٥٢ - ٥٨	٤ - القضاء الجنائي السلفادوري .....
٢١	٥٩ - ٧٠	رابعا - احترام حقوق الانسان في النزاعات المسلحة .....
٢٤	٧١ - ٨٤	خامسا - الجهود الرامية الى تعزيز حقوق الانسان .....
٢٤	٧١ - ٧٧	١ - النواحي العامة .....
٢٦	٧٨ - ٨١	٢ - مراعاة الاعتبارات الانسانية في النزاع .....
٢٧	٨٢ - ٨٤	٣ - الحوار السياسي العام .....
٢٨	٨٥ - ١٠١	سادسا - الامتنتاجات .....
٣١	١٠٢ - ١٠٦	سابعا - التوصيات .....

### أولا - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥١/١٩٨٧ . وتشير الوثيقة إلى حالة حقوق الإنسان في السلفادور خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٧ ، مع أنه من الواضح أنها ينبغي أن تُقرأ في ضوء التقارير التي قدمها الممثل الخاص منذ عام ١٩٨١ . ويعرب الممثل الخاص عن امتنانه العميق للتعاون الذي أبدته حكومة السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، وكذلك للتعاون الذي أبدته الحكومات الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومئات الأفراد والمؤسسات .

٢ - وقد تمكّن الممثل الخاص من زيارة السلفادور مرة أخرى . وخلال إقامته في ذلك البلد ، التي امتدت من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، أجرى مقابلات مع السلطات القيادية في جمهورية السلفادور ، بمن فيهم رئيس الجمهورية ، ورئيس المجلس التشريعي ورئيس المحكمة العليا . كذلك تمكّن الممثل الخاص ، وُقّت إجراء الحوار بين الحكومة والمعارضة المسلحة الذي بدأ في سان سلفادور في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ، أن يتحدث مع ممثلي وفد جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني وقادة الجبهة الديمقراطية الثورية الذين حضروا الاجتماع . وفي أثناء إقامة الممثل الخاص بالبلد ، قام أيضا باستجواب العديد من الشهود الذين قدمتهم إليه المنظمات الإنسانية العاملة هناك . وبالإضافة إلى ذلك ، زار الممثل الخاص مراكز الاحتجاز حيث أجرى مقابلات مع السجناء السياسيين بشرط الالتزام بالسرية ، وتلقى معلومات شفوية وتحريرية كثيرة من منظمات حقوق الإنسان العاملة في البلد .

٣ - ويشير الممثل الخاص إلى أن هذا التقرير لا يختلف كثيرا من حيث الهيكل عما قدمه من تقارير في السنوات الماضية ؛ وبما أنه قد أوعز إليه ألا يتجاوز حجم الوثيقة ٢٤ صفحة مطبوعة ، فإنه يفترض أنه قد تمّ الاطلاع على التعليقات بشأن المنهجية الواردة في تقاريره السابقة .

### ثانيا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١ - الحالة الاقتصادية العامة  
٤ - نظرا إلى أن هذا التقرير ينبغي ألا يتجاوز ٢٤ صفحة مطبوعة ، فإن الممثل الخاص لن يستنسخ البيانات الموسعة التي تلقاها عن الحالة الاقتصادية في البلد ، بل سيكتفي بالإشارة إلى أن العاملين اللذين أويا إلى تدهور الظروف المعيشية لمواطني

السلفادور في الأعوام الأخيرة - وهما استمرار الصراع والازمة الاقتصادية في العالم - قد استمررا خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٧ ؛ وأنه ينبغي أن يضاف إليهما الزلزال الذي نكبت به السلفادور في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ والجفاف الطويل . وقد حفزت الحالة الاقتصادية الحكومة على وضع برنامج يهدف إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتنشيطه ، ويضم هذا البرنامج مجموعة من التدابير المالية والتجارية والنقدية والتدابير المتعلقة بالأجور وسعر الصرف تهدف إلى تخفيض اختلال موازين الاقتصاد الداخلية والخارجية<sup>(١)</sup> . وفي هذا الصدد ، يود المقرر الخاص أن يشير إلى ما نشرته إحدى الصحف في الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup> ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ عن الفساد المستشري في البلد والذي قد يتهدد بالخطر التحسينات السياسية التي أحرزت في السنوات القليلة الماضية .

## ٢ - الهجمات التي تشنها جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني على الهيكل الأساسي لاقتصاد البلد

٥ - ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات مثيرة للقلق عن الهجمات المنتظمة التي تشنها قوات المفاوضين التابعة لجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني على الهيكل الأساسي الاقتصادي للبلد . ويستفاد مما أعلنته حكومة السلفادور<sup>(٣)</sup> ، إن إجمالي الأضرار التي وقعت في الفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٧ هو كما يلي :

شبكة اللجنة التنفيذية بمنطقة ريولامبا	١٩٠ ٥١٩ ٣	من دولارات الولايات المتحدة
منشآت الإدارة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٥٧ ٨١١ ١٩٢	كولونا
معدات وآلات وأدوات	٥٦٠ ٤٥٧	كولونا
جسور	٥٠٠ ١٦٤ ٦	كولونا
وحدات خدمات النقل	٦٠٠ ٤٧	من دولارات الولايات المتحدة
التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالمطار وخطوط السكك الحديدية	٥٦٢ ٨٠٨ ٩	من دولارات الولايات المتحدة

٦ - وبالإضافة إلى ذلك ، ويستفاد من المعلومات التي جمعها الممثل الخاص مباشرة من هيئة الأركان العامة للجيش ، أن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني أصدرت أوامرها بوقف حركة المرور أو "عرقلتها" ست مرات إلى الآن خلال هذا العام . ويشير

الممثل الخاص إلى أن عمليات وقف حركة المرور هذه تعد انتهاكا لحرية حركة المواطنين السلفادوريين ، بالإضافة إلى الأضرار التي تلحقها بالاقتصاد . وعلاوة على ذلك ، تسفر عمليات وقف حركة المرور في بعض الأحيان عن وفيات وإصابات وحرق وتدمير العربات<sup>(٥)</sup> .

### ٣ - حقوق العمال

٧ - جاء في إحدى وثائق منظمة العفو الدولية<sup>(٦)</sup> مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ ما يلي : "مما يشير قلق منظمة العفو الدولية أن عمال وقادة التعاونيات أصبحوا هدفا على وجه الخصوص لأعمال القمع في الأشهر الأخيرة . وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأنه في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ إلى أيار/مايو ١٩٨٧ ، تعرض ما يربو على ٨٠ من عمال وقادة التعاونيات ، العديد منهم أعضاء في اتحاد تعاونيات الانتاج الزراعي في السلفادو (فيديكوبادس) لانتهاكات حقوق الانسان ، بما في ذلك حوادث الاختفاء ، والإعدام الخارج عن سياق الاجراءات القضائية ، والاحتجاز التعسفي والضرب . وقد أطلق سراح الكثير من هؤلاء المحتجزين في وقت لاحق بدون توجيه شُهم إليهم" . ويعتقد الممثل الخاص أن بعض حالات الإعدام بإجراءات موجزة وحوادث الاختفاء التي أشارت إليها منظمة العفو الدولية مدرجة في الأرقام الواردة في الأجزاء ذات الصلة من هذا التقرير .

٨ - وفيما يتعلق بحركات العمال والتعاونيات ، أفادت "Americas Watch"<sup>(٧)</sup> أنه : "على الرغم من أن الحكومة تلجأ على وجه العموم إلى المناورات السياسية والقانونية للتغلب على التهديد الذي تراه في النقابات المعارضة ، فإنه لم يفتح أعمال القمع التقليدية . وما زال الزعماء النقابيون وكذلك أعضاء النقابات العاديون يتعرضون للاعتقال التعسفي . وقد وجهت إلى التعاونيات ضربات قاسية من جراء احتجاز كبار زعمائها الأمر الذي يعمل على تخويف الآخرين من تولي المناصب القيادية" .

٩ - وقد أبلغت منظمة المساعدة القانونية المسيحية ، بدورها ، الممثل الخاص عن طريق التلصق ، عن حالات مختلفة من إلقاء القبض على الأعضاء في النقابات العمالية ، وسوء معاملتهم ، وفي بعض الأحيان اغتيالهم<sup>(٨)</sup> . وقد تلقى الممثل الخاص معلومات مماثلة من مؤسسات أخرى معنية بحقوق الانسان تعمل في السلفادور ، مثل "فيديكوبادس" .

١٠ - وقد أطلع وزير العمل الممثل الخاص ، في سان سلفادور ، عن النزاع العمالي الذي بدأ في معهد الضمان الاجتماعي السلفادوري في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ واستمر إلى ٣ أيلول/سبتمبر . ووفقا لما قاله الوزير ، فإنه على الرغم من قيام الوزارة بمنح العمال زيادة شهرية قدرها ١٠٠ كولون سلفادوري (٢٠ من دولارات الولايات المتحدة) في

٢٢ أيار/مايو ، فإن النقابة قررت البدء بإضراب في ١ حزيران/يونيه شل الخدمات الطبية في المؤسسة . وفي ٨ تموز/يوليه ، حاول العمال أن يستولوا على المكاتب الادارية للمعهد ، ونجم عن هذه المحاولة حادث أصيب فيه ثمانية من رجال الشرطة الوطنية بجراح . وفي النهاية ، قبل اتحاد العمال الزيادة البالغة ١٠٠ كولون شهريا ، مما يشير بوضوح ، وفقا لما قاله الوزير ، الى أن الإضراب كانت له دوافع سياسية ولم يكن متعلقا بالعمل .

١١- وفيما يتعلق بالحوادث المشار اليها في الفقرة السابقة ، اتاحت الفرصة للممثل الخاص لأن يشهد شريط فيديو مسجلا عليه هذه الحوادث في المقر العام للجيش . وبرغم كل الحذر الذي تفرضه طبيعة مصدر المعلومات هذا ، فإن المقرر الخاص يود أن يؤكد السلوك الهادئ الذي انتهجته قوات الأمن - الذي اتضح فيما بعد أن بعضهم قد أصيب بجراح - والسلوك الاستفزازي لمن كانوا يحاولون الاستيلاء على المبنى حتى بقوة السلاح .

### ثالثا - الحقوق المدنية والسياسية

#### ١ - الاعدام باجراءات موجزة

١٢ - ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات بشأن حالات اعدام غير المقاتلين باجراءات موجزة لدوافع سياسية . ويود ، على غرار السنوات السابقة ، أن يسترعي الانتباه الى صعوبة القيام بصورة دقيقة بتحديد العدد الصحيح لتلك الجرائم والى ضرورة توخي الحذر عند تقييم تلك الارقام .

١٣ - ومن الارقام التي قدمتها هيئة الحماية القانونية<sup>(٩)</sup> ، استخلص الممثل الخاص أرقام ضحايا الهجمات العشوائية للجيش على السكان المدنيين ، الذين يمثلون فئة سيجري تناولها في مكان آخر . وترد الارقام على النحو التالي :

فرق الاغتتيال	الجيش	قوات الامن	الدفاع المدني
كانون الثاني/يناير	٤	١	-
شباط/فبراير	٢	-	٢
آذار/مارس	١	٣	-
نيسان/ابريل	-	٤	-
أيار/مايو	٤	١١	٢

١٤ - وتلقى الممثل الخاص كذلك معلومات محددة بشأن حالات الاعدام باجراءات موجزة في السلفادور حتى تاريخه خلال عام ١٩٨٧ ، وهي تتفج دون شك في الارقام المبينة أعلاه ولا يزال يجري جمع هذه المعلومات وهي ليست حصرية .

١٥ - وعلى سبيل المثال ، أبلغت منظمة العفو الدولية عن أن انطونيو دي جيسس هيرنانديز مارتينيز ، الامين العام للرابطة الوطنية لعمال المزارع ، قد أعدم باجراءات موجزة ، وكان الجنوب قد احتجزوه في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧ وعشر على جثته بعد ذلك وبها شواهد التعذيب<sup>(١٠)</sup> .

١٦ - وبالإضافة الى ذلك ، ونقلا عن بلاغ لجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية<sup>(١١)</sup> ، الذي أيدته معلومات من مختلف منظمات حقوق الانسان في السلفادور ، فإن أفراد القوات المسلحة قد أسروا المفاور سانتوس ساندوفال في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٧ . وكان مصابا بجراح خطيرة ، وعلى الرغم من أنه شوهد في وحدة العناية الفائقة في مدينة سانتا آنا ، فقد عشر عليه مقتولا في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٧ وعليه شواهد التعذيب . وتعتقد جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، أنه جرى منع لجنة الصليب الاحمر الدولية والصليب الاحمر السلفادوري من الحضور لمساعدته .

١٧ - ونقلا عن بلاغ آخر صادر عن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية<sup>(١٢)</sup> ، فإن أفراد الجيش السلفادوري اعتقلوا في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، بعض المرضى والاختصاصيين الصحيين في مستشفى لجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني في كاسيريو كورو بلانكو ، في منطقة سان فرناندو . وذكر البلاغ أنه عشر على أربعة من المرضى المصابين وأحد الاختصاصيين الصحيين مقتولين يوم ١٥ حزيران/يونيه . وقد أبلغت بعض منظمات حقوق الانسان في السلفادور عن هذه الحوادث .

١٨ - ويود الممثل الخاص أن يسترعي الانتباه بعد ذلك الى قضية "باليتوس" المزعجة ، التي استمع الى شهادة مثيرة بشأنها في السلفادور من اقارب القتلى . فطبقا لاقوالهم ، فإن وحدات الجيش اعتقلت ، في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٧ ، خمسة من الفلاحين الشباب الذين تعاونوا ، حسب قول بعض الاقارب ، مع جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني باكراههم على أخذ الطعام الى المفاورين . وأخذتهم تلك الوحدات الى مدينة اكواخ نائية تعرف باسم باليتوس . وقد عشر فيما بعد على جثثهم ، التي تعرف

عليها أفراد عائلاتهم ، في حفرة كانوا قد دفنوا فيها . وقد عرض الممثل الخاص الموضوع في قيادة الجيش وأبلغ أن الشباب كانوا من المفاورين وقتلوا في المعارك ، وان مفاورين - آخرين ألقوا بجثثهم في الحفرة . وفيما يتعلق بتلك الحوادث ، سمع الممثل الخاص عن الموعظة التي ألقاها ، يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، المونسينيور ريفيرا إ . داماس ، أسقف السلفادور ، التي قال فيها أن لديه تقارير مؤيدة تماما بالوثائق بأن الوحدات العسكرية قد أعدمت الفلاحين الخمسة<sup>(١٣)</sup> .

١٩ - كما سمع الممثل الخاص عن بلاغ أصدرته منظمة العفو الدولية<sup>(١٤)</sup> يفيد أن ثلاثة من الفلاحين السلفادوريين هم خوسيه فيرتيليو الفارادو ، وخوسيه انطونيو أورتيغا ، وخوسيه انطونيو لوبيز كروز ، قد أدخلوا مستشفى روزاليس في سان سلفادور في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، للعلاج من الجراح التي أصابهم بها ، على حد قولهم ، جنود نظاميون في اياغونا ، في منطقة شالا تنانغو . وأفاد تلكس مؤرخ في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ من هيئة المعونة القانونية المسيحية الى الممثل الخاص أن الفلاحين المذكورين كانوا قد احتجزوا وتعرضوا لعنف بدني (جراح من سكاكين ومناجل) . وفي سان سلفادور استمع الممثل الخاص الى شهادة خوسيه انطونيو أورتيغا ووالد خوسيه فيريتيليو الفارادو ، وهي تؤكد المعلومات التي قدمتها منظمة العفو الدولية . وقد أبلغ الممثل الخاص بأن النائب العام للجمهورية قد تلقى شكوى من المجني عليهم وأقام الدعوى بشأنها<sup>(١٥)</sup> .

٢٠ - وعلم الممثل الخاص أيضا بالشكوى المقدمة الى النائب العام فيما يتعلق بقتل السيد مارتيير كانياس ، في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٧ في مقاطعة سانتا كروز ، من ولاية يوسولوتان . وتدعي الشكوى أن جنودا بقيادة ملازم أول قد اقتادوا السيد كانياس من منزله وأطلقوا عليه الرشاشات على بعد ١٥ مترا من منزله . وقد أقام النائب العام دعوى في هذا الشأن<sup>(١٦)</sup> .

٢١ - والخلاصة ، أنه لا تزال تحدث بعض حالات الاعدام باجراءات موجزة أو الإصابات الخطيرة التي تنسب الى الوكالات الحكومية . وهي مزعجة بالطبع ، غير أن الممثل الخاص لاحظ أنه لم تنسب أي من هذه الحوادث الى قوات الأمن وأنه ، في حالات معينة ، أقام النائب العام دعاوى قضائية . كما لاحظ الممثل الخاص أن الشكاوى المتعلقة بالاعدام باجراءات موجزة أقل منها في عام ١٩٨٦ .

٢٢ - وعلى الرغم من أن الممثل الخاص لا يشك مطلقا في أن الحكومة الدستورية في السلفادور تحاول مكافحة أنشطة "فرق الاغتيال" ، فليس بوسعها إلا أن يعرب عن بالغ قلقه إزاء التقارير التي تقول بعودة تلك الأنشطة من جديد<sup>(١٧)</sup> . وعلى سبيل المثال ،



فإنه في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، أصدرت المنظمة السرية "بريفادا ماكسميليانو ه . مارتينيز" بلاغا بشأن منح ١٤ من الطلبة الجامعيين السلفادوريين ، أسمتهم بالارهابيين ، ٤٨ ساعة لمغادرة البلد ، تحت طائلة الاعدام . واتهم البلاغ الحكومة بالضعف وبالتفاضي عن ازدياد عدد "الجماعات الشيوعية" (١٨) . ولاحظ الممثل الخاص أن هيئة الحماية القانونية تُحمّل فرق الاغتيال المسؤولية عن بعض حالات الاعدام باجراءات موجزة .

٢٢ - وقد تلقى الممثل الخاص قدرا كبيرا من المعلومات بشأن حالات الاعدام باجراءات موجزة ("ajusticiamientos") المنسوبة الى قوات المفاورين ، ونقلا عن هيئة الحماية القانونية ، ترد الارقام على النحو التالي (١٩) :

٦	كانون الثاني/يناير
٣	شباط/فبراير
-	آذار/مارس
٤	نيسان/أبريل
٢	أيار/مايو

ونقلا عن لجنة حقوق الانسان (الحكومية) (٢٠) ، تعتبر الارقام أعلى ، ولكنها تشمل أيضا العسكريين الذين لم يكونوا في الخدمة الفعلية :

٤٣	كانون الثاني/يناير
٢٠	شباط/فبراير
٢٢	آذار/مارس
٢٧	نيسان/أبريل
٢٩	أيار/مايو
٢٤	حزيران/يونيه
١١	تموز/يوليه

٢٤ - وقدم جيش السلفادور ، من جانبه ، الارقام التالية الى الممثل الخاص (٢١) :

٥٠	كانون الثاني/يناير
٢٠	شباط/فبراير
٢٤	آذار/مارس
٢٦	نيسان/أبريل
٣٠	أيار/مايو
٢٠	حزيران/يونيه
١١	تموز/يوليه
٢٨	آب/أغسطس

٢٥ - وتلقى الممثل الخاص أيضا معلومات محددة بشأن أنشطة المفاورين . ونقلنا عن تلكس تلقاه<sup>(٢٢)</sup> ، ألفت جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني جهازا متفجرا على منزل السيد خوسيه خوليو مارتينيز في مقاطعة بوتريرو ، من ولاية يوسولوتان ، مما أدى الى مقتل صبي يبلغ من العمر ١٣ عاما .

٢٦ - ونقلنا عن تلكس آخر أرسل الى الممثل الخاص<sup>(٢٣)</sup> في ١١ أيار/مايو ١٩٨٧ ، قيل ان جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني قد اختطفت أربعة مدنيين في بلدة سان أوغستين (ولاية يوسولوتان) وقتلتهم بعد ذلك لرفضهم التعاون مع قوات المفاورين .

٢٧ - وتلقى الممثل الخاص أيضا برقيات من اللجنة السلفادورية لحقوق الانسان (الحكومية)<sup>(٢٤)</sup> ، تقول ان قوات المفاورين نسفت في ٢٠ آب/أغسطس ، قطاعا من خط السكة الحديد بالقرب من سان فيسنته ، مما أدى الى مقتل خمسة عمال واصابة أربعة آخرين بجراح واحداث أضرار جسيمة . وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، بثت القوات ذاتها الغاما ضد المركبات التي تحمل رجال الأمن التابعين لشركة الكهرباء الحكومية . وبعد ذلك أطلقت الرشاشات على المركبات ؛ وأسفر الهجوم عن مقتل ١٤ موظفا واصابة كثيرين بجراح . وقد علم الممثل الخاص أن رجال الأمن كانوا مسلحين .

٢٨ - ويسترعي الممثل الخاص الانتباه الى الطابع الانتقائي وغير الحصري الذي تتسم به كل حالة من الحالات الواردة هنا ولا يسعه إلا أن يعرب عن قلقه ازاء حالات الاعدام باجراءات موجزة *ajusticiamientos* التي تنفذها جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني . وتتنافى حالات الاعدام تلك مع القواعد المقبولة بصفة عامة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال حقوق الانسان . وفي الواقع ، إن القول بأن الضحية كان واثيا ولا أية ظروف أخرى يمكن أن يبرر تلك الاعتداءات على حياة الانسان .

٢٩ - وفي الختام ، يود الممثل الخاص أن يبلغ عن مقتل السيدة ازيدرا اندراي منتنو ، رئيسة بلدية بلدة منسميرا وعضو الحزب الديمقراطي المسيحي ، يوم الاحد ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . ونقلنا عن شهادة استمع اليها الممثل الخاص من أحد أبنائها ، وهو قاصر ، انه كان حاضرا مع ابن آخر لها ، قاصر أيضا ، عندما قام بالاغتيال أربعة بالملابس المدنية مزودين بسلاح من طراز M-16 . وتعذر على الشاهد أن يبلغ الممثل الخاص عن هوية القتلة أو انتمائهم السياسي ، غير أن الممثل الخاص يود أن يسجل الحادث ، لأنه يشكل أيضا مثالا آخر عن جو العنف وانعدام الأمن السائدين في البلد .

## ٢ - حالات الاعتقال والاختطاف والاختفاء

٣٠ - ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات بشأن الأشخاص المعتقلين أو المختطفين لدواعي سياسية ، وأبلغ أن بعضهم مفقود . ويود أن يشير ، كما حدث في التقارير السابقة ، الى ضرورة تفسير الارقام ذات الصلة بقدر كبير من الحذر .

٣١ - ووفقا لمكتب الحماية القانونية<sup>(٢٥)</sup> فإن عدد الشكاوى من حالات الاعتقال والاختفاء كما يلي :

كانون الثاني/ شباط/ آذار/ نيسان/ أيار/ يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
٨	١٢	٨	٦	٩	-	-
المعتقلون الذين عشر عليهم في مراكز احتجاز رسمية	٣	٤	٥	٣	٩	-
المعتقلون الذين لم يعثر عليهم في وقت إعداد التقرير	٥	٨	٣	٣	-	-

٣٢ - ويود المقرر الخاص أن ينبه بادئ ذي بدء ، عند تقييم هذه الارقام ، انه لا ينكر حق سلطات السلفادور في اعتقال ، أولئك الأشخاص الذين يحملون السلاح ضد النظام الدستوري ، أو حقها في اتخاذ اجراءات قانونية ضدهم شريطة أن تتماشى تلك الأنشطة مع المعايير الدولية التي يلتزم بها البلد بموجب المعاهدات ، وثانيا يوضح المقرر الخاص أن اختفاء بعض الأشخاص ليس إلا حالة مؤقتة نظرا لانهم يعثر عليهم مع الوقت في مراكز الاحتجاز الرسمية أو احرارا .

٣٣ - ومع هذا ، فقد وردت تقارير الى المقرر الخاص عن حالات اختفاء محددة ، بما فيها حالات ثلاثة نقابيين في حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وتتوفر لدى الممثل الخاص معلومات شخصية بأن المدعي العام للجمهورية شرع في اتخاذ اجراءات بشأن هذه المسألة<sup>(٢٦)</sup> وأن قوات الامن قالت إن النقابيين لم يعثر عليهم في أي اقليم من الاقاليم التي يظلمون المسؤولية فيها .

٣٤ - وفي سان سلفادور ، استمع الممثل الخاص الى شهادت والد أنجيل دويون كاسترو التي تولى اعتقال ابنها ، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، ثلاثة أفراد يرتدون الملابس المدنية قالو إنهم يمثلون الشرطة في مستوطنة سان فيليب في إيلو بانفسو . وأضافت الام انها لم تتلق أية اخبار عن ابنها منذ ذلك الحين .

٣٥ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، قدمت منظمة العفو الدولية شكوى بشأن اختفاء خوسيه الفونسو لوبيز راميرس ، الذي اعتقل في مقاطعة سان خوسيه دي لام فلورييس ، بمحافظة سانتا آنا بوامطة أفراد مسلحين يرتدون ملابس مدنية قالو انهم يمثلون السلطات (٢٧) .

٣٦ - ووردت للممثل الخاص ، أثناء تواجده في البلد ، شهادة من السيدة روزي مارييا لوبيز اريغالو رفيقه خورخي ملفادور أوباو بارينتوس ، أحد موظفي جامعة السلفادور والأمين العام لحدى النقابات الجامعية . ووفقا لما ورد في تلك الشهادة ، في الساعة ٧,٤٥ من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ كان السيد أوباو والسيدة لوبيز في طريقهما الى العمل سيرا على الاقدام وبالقرب من المنزل الذي يعيشان فيه ، ألقى شخصان يرتديان الملابس المدنية القبض على السيد أوباو ودفعاه الى داخل شاحنة خفيفة بيضاء ذات جزء مغطى ونوافذ معتمة . ومنذ وقوع هذا الحادث وبالرغم من جميع الجهود التي بذلتها السيدة لوبيز وجامعة السلفادور ، لم يعرف شيء عن السيد أوباو . وسأل الممثل الخاص قوات الامن عن الحالة فأكدوا له أن السيد أوباو لا يوجد في أي اقليم من الاقاليم التي عهد اليهم بالمسؤولية فيها . ونظرا لانتشار إشاعات في سان ملفادور بأن الشخص المختفي ربما يكون في مراكز الاعتقال التابعة لشرطة الخزانة ، فقد دعا العقيد الذي يرأس قوات الامن الممثل الخاص الى القيام بزيارة هذه المراكز .

٣٧ - وسمع الممثل الخاص حديثا مفاده أن مجموعة منافسة من الطلاب الجامعيين ربما تكون قد قبضت على السيد أوباو بينما تذكر روايات أخرى أن "فريق الإعدام" هي المسؤولة عن اختفائه . وبالنسبة للوضع السائد في التحقيق ، لا يمكن للممثل الخاص ان يصدر حكما نهائيا بشأن هذه الحالة .

٣٨ - وفيما يتعلق بعمليات الاختطاف التي تعزى الى منظمات المفاورين يقدم مكتب الحماية القانونية الارقام التالية : (٢٨) .

كانون الثاني/ شباط/ آذار/ نيسان/ أيار/	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو
٥	٣	٢	٢	٦	

حالات الاختطاف

الأشخاص الذين أفرج عنهم فيما بعد ٢ - ١ - ١ - ٤

٣٩ - أما الأرقام المقدمة من لجنة حقوق الإنسان (الحكومية) في السلفادور فهي أكثر ارتفاعاً (٣٩) :

٦٣	كانون الثاني/يناير
٣٦	شباط/فبراير
٦٦	آذار/مارس
٧٣	نيسان/أبريل
١١٦	أيار/مايو
٦٣	حزيران/يونيه
١٦	تموز/يوليه

٤٠ - أما الأرقام المقدمة إلى الممثل الخاص من الجيش عن الأشخاص المدنيين الذين اختطفتهم منظمات المفاورين فهي كما يلي (٣٠) .

٤٦	كانون الثاني/يناير
٤٦	شباط/فبراير
٣٧	آذار/مارس
٦٨	نيسان/أبريل
٨٩	أيار/مايو
٣٧	حزيران/يونيه
٥٣	تموز/يوليه
٦٦	آب/أغسطس

٤١ - كما وردت للممثل الخاص معلومات بشأن حالات اختطاف محددة تعزى إلى قوات المفاورين . وعلى سبيل المثال اختطفت جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ (٣١) ثلاثة رؤساء بلديات ومسؤولا حكوميا في إحدى البلديات . ورؤساء البلديات هم سالومون سانثيز غارسيا (رئيس بلدية أوسيكالا ، ولاية مورازان) ، وخوسيه اتيليو اسنسيو (رئيس بلدية سان اغوستين ، ولاية أوسولتان) ، ونيكولاس زيلايا (رئيس بلدية سان سيمون ، ولاية مورازان) . ووفقا لما ورد في تلخيص مرسل إلى الممثل الخاص (٣٢) اختطفت جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني ، في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، رئيس بلدية آخر (غونزالو الونمو غارسيا) (رئيس بلدية مان كايثانو ، ولاية سان فيسينت) ، وفي ٩ أيار/مايو التالي ، اختطفت جبهة فيكتورينو مارتينيز فاسكيز

(رئيس بلدية مرسيدس لا ميرلا ، ولاية لا باس) وقائد الدفاع المدني في المدينة ، كارلوس راؤول بايس . وأفادت الصحافة المحلية أن جبهة فارابونديو مارتي للتحريض الوطني "حاكمت" رؤساء البلديات والمساعدين المدنيين الثلاثة لرئيس البلدية خوسيه اتليو امينسيو<sup>(٣٣)</sup> . وأفادت المعلومات التي وردت فيما بعد من لجنة حقوق الانسان (الحكومية) في السلفادور انه في ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ اختطفت جبهة فارابونديو مارتي للتحريض الوطني مرة أخرى رئيس بلدية برلين ، خوسيه رامون بونيه ريفيرا ، في حضور أسقف سانتياغو دي ماريا بالرغم من دفع الأسقف بأنه لا ينبغي القبض عليه . وأفرج عن رئيس البلدية في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ، وهو اليوم الذي بدأ فيه الحوار بين الحكومة والجبهة الديمقراطية الثورية - وجبهة فارابونديو مارتي للتحريض الوطني .

٤٢ - وعلاوة على ذلك ، أتيحت للممثل الخاص ، أشاء تواجده في السلفادور ، فرصة لإجراء مقابلات شخصية مع رؤساء البلديات الثلاثة التابعين للحزب الديمقراطي المسيحي الذين اختطفتهم قوات المفاورين وجرى الإفراج عنهم فيما بعد . وقال رؤساء البلديات الثلاثة إنهم لم يعاملوا معاملة سيئة ، ولكن في الوقت الذي لم يتلقوا فيه أي تهديدات بالقتل فإنهم كانوا بالطبع في حالة قلق دائم .

### ٣ - معاملة السجناء السياسيين

٤٣ - في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، كان هناك ٤٧٦ سجيناً سياسياً في سجن ماريوننا للرجال و ١٦ سجيناً سياسياً في سجن ايلو بانغو للنساء . ويعني هذا أن مجموع عدد السجناء السياسيين قد انخفض انخفاضاً حاداً عن الأرقام المذكورة لعام ١٩٨٦ : ٩٧٢ سجيناً في سجن ماريوننا و ٤٤ سجيناً في ايلو بانغو<sup>(٣٥)</sup> . ويؤكد انخفاض الأرقام المعلومات التي قدمها قضاة المحكمة العسكرية الاولى<sup>(٣٦)</sup> الى الممثل الخاص عن السجناء السياسيين الذين أفرج عنهم في الفترة بين ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ و ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، ويرى الممثل الخاص أن هذا يبين أن قضاة المحكمة العسكرية كانوا أكثر نشاطاً في هذا العام . وثمة سبب آخر لانخفاض عدد السجناء وهو تبادل وجهات النظر الانساني ، وهو الامر الذي سيعلق عليه الممثل الخاص في تقريره فيما بعد بصدد الحديث عن إضفاء الطابع الانساني على الحرب .

٤٤ - وفيما يتعلق بالاجراءات التشريعية السارية على السجناء السياسيين ، أعلن المرسوم رقم ٦١٨ الذي يتضمن "قانون الإجراءات الجنائية السارية في حالة تعليق الضمانات الدستورية" في ١١ آذار/مارس ١٩٨٧ . وينظم هذا المرسوم الإجراءات الجنائية السارية على الاشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ١٦ سنة والمتهمين بارتكاب جرائم ضد

الشخصية الاعتبارية للدولة وبعض الجرائم ذات النطاق الدولي المصنفة في قانون المقويات . وينص القانون على أن يكون للهيئات التالية ولاية إنفاذ القانون : قضاة التحقيق العسكريون ، المحاكم العسكرية الابتدائية ، المجالس العسكرية والقيادة العامة للجيش . وبمجرد اعتقال أحد المشتبه فيهم ، تشرع السلطة الادارية في التحقيق الملائم الذي يجب أن يتم في غضون فترة لا تتجاوز ١٥ يوما بعد ذلك ، وتعتبر فترة الاسبوعين فترة احتجاز اداري . وقبل انقضاء هذه الفترة ، يجب ان تسلم السلطة التي احتجزت المتهم هذا الشخص مع ما لديها من أدلة إلى قاضي التحقيق العسكري والا فإنها تعتبر مسؤولة جنائيا . ويأمر القاضي العسكري ببدء الاجراءات القانونية ويطلب احتجاز المتهم لفترة ٧٢ ساعة (ثلاثة أيام) لغراض التحقيق . ولكي يجوز احتجاز المتهم مؤقتا ، يجب أن تكون هناك أسباب مبنية على أدلة جمعت بانتهاء وقت التحقيق للبت في اشتراكه في ارتكاب إحدى الجرائم . وبمجرد صدور الامر بالاعتقال مؤقتا أو تأييده يحق للمتهم أن يدافع عن نفسه بواسطة أحد المحامين أو أحد دارسي القانون . وتستكمل مرحلة التحقيق في غضون ما مجموعه ٦٠ يوما منذ البدء فيه ولا يمكن تمديدتها . وتجدر الإشارة الى أن الاعترافات الجارية خارج المحكمة يسمح بها كأدلة شريطة أن تتماشى مع الأدلة الأخرى التي جمعت وشريطة تأييدها بشهادة شاهدين اثنين ، وعلاوة على قسمهما بأن البيان صحيح ، يجب أن يذكر أن الاعترافات تم الحصول عليها من المتهم دون اكراه أو ارهاب .

٤٥ - وقد انتقدت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في امريكا الوسطى (٣٧) المرسوم رقم ٦١٨ وادعت انه مناقض للاتفاقات الدولية التي تعتبر السلفادور طرفا فيها ولا يتماشى مع دستور الجمهورية . وعلاوة على ذلك ، تشير منظمة المساعدة القانونية (٣٨) الى أن التشريع الجديد "بعيدا جدا عن المعايير المعلنة في الصكوك الدولية لحقوق الانسان الملزمة للسلفادور" . وأهم نقد دولي توجهه هذه المنظمات الى التشريع الجديد يشير الى ان الفترة التي يظل فيها المتهم في أيدي سلطات الشرطة أطول مما ينبغي ، وحرمانه حرمانا كاملا من حقه في الدفاع عن نفسه في أثناء المرحلة الاولى من التحقيق (وبالتحديد عندما يزعم تعرضه للتعذيب وعندما تنتزع منه الاعترافات خارج المحكمة) ، وكذلك ينتقد السماح باستخدام الاعترافات خارج المحكمة ضمن الأدلة .

٤٦ - ويلاحظ الممثل الخاص انه وفقا للقانون الجديد ، يمكن ان يمر ١٥ يوما قبل أن يمثل المتهم أمام أحد القضاة في حين ينص عهد الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الفقرة ٣ من المادة ٩) والاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان (الفقرة ٥ من المادة ٧) على انه ينبغي ان يمثل المتهم فوراً أمام أحد القضاة أو الموظفين الآخرين

الذين يمارسون السلطة القضائية . ويشير الممثل الخاص ، في معرض تعليقه على حرمان الشخص من الحق في الدفاع عن نفسه أثناء فترة الاحتجاز الاداري ، الى اننا إذا تحرينا الدقة فإن هذه المكوك (الفقرة ٣ (ب) من المادة ١٤ والفقرة ٢ (ج) من المادة ٨ على التوالي) تنص على حق المتهم في الدفاع عن نفسه "أثناء اتخاذ الاجراءات" أو "كضمان قضائي" بيد أن هذا لا يمنع الممثل الخاص من امتحان تمكين الشخص المحتجز من الحصول على خدمات أحد المحامين في أقرب وقت ممكن . وفيما يتعلق بالسماح باستخدام "الاعتراف خارج المحكمة" ضمن الادلة ، يشير الممثل الخاص الى ان المرسوم رقم ٦١٨ يشترط ان يتمشى هذا الاعتراف مع الادلة الاخرى التي جمعت أثناء الاجراءات ، ولا يبدو أن هذا يتعارض مع المكوك الدولية المذكورة آنفا . وفي الختام ، وفيما يتعلق باحتمال أن يشجع الاعتراف خارج المحكمة على ممارسة التعذيب ، يؤكد الممثل الخاص ان المرسوم رقم ٦١٨ يتطلب أن يدلى بالاعتراف في حضور شاهدين ، ومن المسلم به أن الشاهدين يجب ان يتصفا بأعلى قدر من الاستقلال والنزاهة . ويعتقد الممثل الخاص ان الحالة التشريعية أفضل من تلك التي كانت سائدة في إطار المرسوم رقم ٥٠ ، بالرغم من وجود بعض المثالب في المرسوم رقم ٦١٨ مما يجعله عرضة للنقد . وعلى أية حال ، يشير الممثل الخاص الى ان المرسوم لن يكون نافذا إلا لفترة محدودة . وبعد ان تم تمديد المرسوم حتى ٢٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، فإنه لا يسري الان إلا على الاشخاص المحتجزين قبل ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ . أما جميع المحتجزين الاخرين فيخضعون للقوانين السارية حاليا ونظرا لعدم ايقاف مفعول الضمانات في الوقت الحالي فإن فترة الاحتجاز الاداري بموجب هذه القوانين لا يمكن ان تتجاوز ٧٢ ساعة .

٤٧ - وقد وردت للممثل الخاص معلومات من مصادر من قبيل منظمة هيئة المساءدة القانونية المسيحية وهيئة الحماية القانونية ، ولجنة حقوق الانسان (الحكومية) في السلفادور FECMAFAM واتحاد لجان امهات وأقارب المسجونين والاشخاص المختفيين والسياسيين المقتولين في السلفادور وغيرها بشأن "التعذيب" النفسي أثناء التحقيق الاداري مع السجناء السياسيين .

٤٨ - ووجد الممثل الخاص ، في أثناء تحرياته الشخصية الذي اضطلع بها في السلفادور ، ان عددا من السجناء السياسيين الذين استجوبهم اشتكوا من الضغط النفسي الشديد الذي مارسه المحققون معهم في أثناء فترة الاحتجاز الاداري بغية حملهم على الادلاء باعترافات . واتخذ هذا الضغط شكل عمليات استجواب مطولة كانوا يقفون في اثناءها معصوبي الاعين وفي الاصفاذ ؛ وفي بعض الاحيان كانوا يضربون بشدة في اضعهم أو في أجزاء أخرى من أجسادهم ؛ وكانوا أحيانا يتعرضون لتهديدات بالقتل هم وأفراد أسرهم .



٤٩ - وأضافت باتريشيا دل روزاريو ليموس ، وهي إحدى السجينات التي جرى استجوابها انها اغتصبت في أحد أيام نيسان/أبريل ١٩٨٧ أثناء فترة الاحتجاز الإداري وانها قد تقدمت بشكوى . وعرف الممثل الخاص ان تقارير الفحص الطبي اكدت أن هناك ما يشير الى وقوع حالات اغتصاب . وقد أكد هذه الأدلة أيضا ممدد موشوق آخر فضل أن يظل مجهول الهوية .

٥٠ - وبالرغم من أن الممثل الخاص بذل قصاري جهده لجمع أتم عينة ممكنة من الشهود فإن عليه أن يعترف ان السجناء السياسيين الذين تمكن من استجوابهم كان عددهم ضئيلا جدا مما لا يتيح له أن يذكر بالتحديد النسبة المئوية للذين تعرضوا للضغط النفسي في عام ١٩٨٧ ، بالرغم من اعتقاده ان هناك حالات جرت فيها بلا شك ممارسة هذا الضغط . وما زال الممثل الخاص يعتقد ، مع هذا ، إنه لا توجد ممارسة معممة لساءة المعاملة النفسية ، ويعتمد تعرض المحتجز لهذه المعاملة من عدمه على مجموعة من العوامل المتعلقة بالظروف من قبيل تقييم المحقق للبيانات التي يدلي بها السجين ، والحالة العسكرية وغيرها من الظروف . ويضيف الممثل الخاص ان عدم استمرار الاحتجاز الإداري لأكثر من ٧٢ ساعة لم يحل دون تعرض السجناء في بعض الأحيان لضغط نفسي شديد ومركز .

٥١ - وفي هذا الفرع ، يجب ان نذكر اطلاق قوات الامن الرشاشات في سجن ماريوننا للرجال في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٧ . وقد روى هذه الحادثة للممثل الخاص السجين خوسيه فلاديمير سنتينو لوبيز الذي جرح جرحا خطيرا أثناء عملية اطلاق النار هو واربعه سجناء آخرين ، اثنان منهما من السجناء السياسيين واثنان من المجرمين العاديين ، وكان السيد سنتينو في كرسي للمقعدين عند ادلائه بشهادته .

#### ٤ - القضاء الجنائي السلفادوري

٥٢ - يجد الممثل الخاص نفسه مضطرا الى القول انه لم يحدث تقدم كبير فيما يتعلق بالاجراءات القضائية في السلفادور فيما يتعلق بالتحقيق في الكثير من الانتهاكات الجنائية الخطيرة لحقوق الانسان والعقاب عليها والمرتكبة خلال بضع السنوات الماضية . وفي الواقع ، وحتى هذا الوقت من عام ١٩٨٧ ، حدث تقدم طفيف في الحالات التي تعرف عموما بوصفها حالات ذات أهمية دولية - كإغتيال السيد روميرو ، وقضية اغتيالات ارمينيا وغيرها ، بالرغم من انه في قضية "الاس أو خاص" صدر أمر باحتجاز العقيد غونزالس اروخو احتجاجا مؤقتا ولكن ، وفقا لما ذكرته مصادر موشوق بها ، لم يحدث على الاطلاق أن نفذ هذا الأمر . وقد توصل الممثل الخاص الى هذه النتيجة المذكورة أعلاه بعد دراسة الوثيقة المقدمة من المدعي العام للجمهورية<sup>(٣٩)</sup> ، جرياً على ما حدث في السنوات الماضية .

٥٣ - ومن الإجحاف ألا نشير الى أن النائب العام ، السيد خيرون فلوريس ، بذل خلال الايام القليلة الماضية جهودا نشيطة لتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية ومعاقبة مرتكبيها . وأوضح النائب العام ، في حديث صريح أجراه مع الممثل الخاص وتناول خلاله طائفة متنوعة من المسائل ، عزمه على فتح باب المرافعة من جديد فيما يسمى بالقضايا ذات الاهمية الدولية وفي غيرها من القضايا . وفي الواقع ، استطاع الممثل الخاص أن يجد في الوثيقة التي قدمت اليه العلامات الاولى الدالة على أنه يجري تنفيذ خطته . إذ أن مكتب النائب العام يعمل على التحقيق في الدعاوى الجديدة وعلى تقديم مرتكبيها للمحاكمة وعلى اعادة النظر في القضايا السابقة . ويأمل الممثل الخاص أن تتعاون السلطات الدستورية لجمهورية السلفادور وجميع السلطات المدنية والعسكرية مع النائب العام في هذا الشأن .

٥٤ - وفيما يتعلق بالاجراءات القضائية الرامية الى التحقيق في أعمال التعاون المزعوم مع المعارضة المسلحة . لاحظ الممثل الخاص أنه تم حتى الان هذه السنة التعجيل شيئا ما بالنظر في الدعاوى ، الشيء الذي تجلى بمفة خاصة في انخفاض حاد في عدد السجناء السياسيين . ووفقا لوثيقة قدمها رئيس المحكمة العليا الى الممثل الخاص<sup>(٤٠)</sup> ، أطلقت المحاكم العسكرية الابتدائية الثلاث سراح ٥٤٨ سجيناً سياسياً خلال الاثنى عشر شهرا الاخيرة . ومع ذلك ، فقد كان عدد القضايا المعلقة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٧ فيما يتصل بجرائم سياسية ، بما في ذلك أعمال الارهاب ، ١٠٠٦ قضايا<sup>(٤١)</sup> . ويفترض الممثل الخاص أن العفو العام المقترح اصداره ، والذي سيناقش في جزء لاحق من هذا التقرير ، سيستفيد منه أكبر عدد ممكن من الاشخاص المتورطين في تلك القضايا .

٥٥ - وتلقى الممثل الخاص كذلك معلومات بشأن طلبات المشول أمام المحكمة المقدمة الى القسم الدستوري للمحكمة العليا<sup>(٤٢)</sup> . وهي كما يلي :

١ - طلبات المشول أمام المحكمة التي تلقاها هذا القسم خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ..... ٤١٥

٢ - القضايا التي تم البت فيها خلال الفترة الممتدة من ذلك اليوم الى الوقت الحاضر ..... ١٨٨

ويمكن تصنيفها على النحو التالي :

- (أ) قرارات متضمنة أمرا بالافراج ..... ٢٦
- (ب) قرارات مؤيدة للاحتجاز ..... ٦٤
- (ج) قضايا علقت لأن القسم الدستوري أمر برفع القيود ..... ١
- (د) قضايا علقت لأن المحتجزين لم تتخذ اجراءات جنائية ضدهم  
أو لأنه لم يحرم أي أحد من حريته ..... ٦
- (هـ) قضايا علقت لأن القاضي المصدر للحكم لم يتمكن من تحديد  
مكان وجود مقدم الطلب ..... ٢٢
- (و) قضايا علقت لأن مقدم الطلب أطلق سراحه قبل أن يتخذ القسم  
الدستوري قراره النهائي ..... ٤٩
- ٢ - قضايا لم يعمل فيها القضاة بعد ..... ١٥٥
- ٤ - قضايا تنتظر أن يبت فيها نهائيا القسم الدستوري ..... ٢١
- ٥ - قضايا متعلقة بالمشول أمام المحكمة التي طلب فيها الى  
المحكمة المختصة أن تبين الاسباب الموجبة (والجاري النظر  
فيها) ..... ٥١
- ٥٦ - وتلقى الممثل الخاص أيضا المعلومات التالية فيما يتعلق بطلبات الحماية  
(بالنسبة لانتهاكات حقوق الانسان) المقدمة الى القسم الدستوري التابع لمحكمة العدل  
العليا في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ :
- ١ - الاحكام النهائية التي أصدرت ..... ٢٢
- ٢ - الدعاوى التي شطبت ..... ١٢
- ٣ - الطلبات التي رأت المحكمة أنها غير مقبولة وغير ملائمة . ١ ٤٧٧
- .../...

- ٦٣٩ ..... الإثبات وغيره من الاوامر التمهيدية - ٤
- ١٤٠ ..... القضايا المعلقة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧
- عدد الدعاوى المرفوعة خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ الى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ..... ١ ٦٣٨
- العدد الاجمالي للإجراءات القانونية المتخذة حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ..... ١ ٧٦٨
- القضايا التي بث فيها حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ..... ١ ٥١٢
- الدعاوى الجاري تعقيبها ..... ٢٥٦

٥٧ - وكما حدث في السنوات السابقة ، أبلغت السلطات المختصة الممثل الخاص بالصعوبات التي تحول دون اقامة العدالة الجنائية في السلفادور على النحو المناسب . وتمتد هذه الصعوبات الى العوامل التالية : (أ) الميزانية المحدودة المتاحة لتوفير مرتبات لائقة للقضاة وموارد كافية للمحاكم والوحدات التابعة لمكتب النائب العام ؛ (ب) عدم وجود وسائل ملائمة لتحري الوقائع ؛ (ج) الضغط النفسي السني يتعرض له القضاة ، إذ اغتيل كثيرون منهم وهددوا بالقتل في فترات سابقة ؛ (د) خوف الشهود من الادلاء بشهاداتهم في دعاوى لها أبعاد سياسية ؛ (هـ) خوف المحلفين من معالجة هذا النوع من الدعاوى ؛ (و) عدم فعالية القانون الجنائي والاجراءات الجنائية في المناخ الحالي الذي يسوده العنف ؛ (ز) تدمير المحاكم وإتلاف الملفات القضائية في مناطق النزاع . وأضافت السلطات المختصة أن هذه الاسباب ليست جديدة تماما أو مقصورة على السلفادور ، ولكنها ازدادت حدة في الفترة الاخيرة نتيجة للحرب الاهلية والازمة الاقتصادية .

٥٨ - ويود الممثل الخاص كذلك أن يشير الى مشروع اصلاح القضائي الذي وردت عنه معلومات شاملة في السنوات السابقة (A/C.4/1987/21 ، الفقرات ١١٦ - ١١٩) . ويكرر الممثل الخاص الاعراب عن رأيه في أن مشروع اصلاح هذا يتسم بالجدية ، إلا أنه يود أن يوضح من جديد أن نتائج هذا المشروع لن تظهر في المجتمع السلفادوري إلا على المديين المتوسط والطويل لأنه يتعين ، في نهاية الامر ، أن يتم أيضا تغيير الانماط الثقافية والمواقف المدنية ، وهذا شيء لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها .

رابعاً - احترام حقوق الانسان في النزاعات المسلحة

٥٩ - فيما يلي الاعداد الشابتة لضحايا الهجمات العشوائية التي شنتها القوات المسلحة على السكان المدنيين ، كما ذكرتها هيئة الحماية القانونية (٤٤) :

٧	كانون الثاني/يناير
٣	شباط/فبراير
-	آذار/مارس
١	نيسان/أبريل
-	أيار/مايو

٦٠ - وطبقا للمصدر نفسه (٤٥) فإن أعداد ضحايا العنف الذي يرتكب في العمليات العسكرية - "من المقاتلين والمدنيين على السواء ، إذ يستحيل تحديد هوية الضحية نظرا لعدم القدرة على التأكد منها في الموقع وإن كان المفترض أن أغلبهم من المدنيين" - هي كالاتي :

٣٤	كانون الثاني/يناير
٤٩	شباط/فبراير
٣٦	آذار/مارس
٨٤	نيسان/أبريل
٧١	أيار/مايو

٦١ - وعند تقييم الارقام بالنسبة لتلك الفترة ، فإن الممثل الخاص يشير الى الاعتبارات التي أوردها في تقريره السالف (A/CN.4/1987/21) ، الفقرات من ٨٨ الى ٩٣) . ولما كانت الحرب تدور بين جيش نظامي وقوات المفاورين ، فإن التمييز بين المقاتلين المفاورين وغير المقاتلين يمكن احيانا أن يكون أمرا صعبا جدا ، ولذلك فلا بد من الافتراض ، كما فعلت هيئة الحماية القانونية عن تدبر .

٦٢ - وعلاوة على ذلك ، فنظرا لانه من المستحيل إجراء التحقيقات في الموقع فإن إجراء التحقيقات أمر صعب جدا ويوصى بالتزام الحذر الشديد عند تقييم ارقام الضحايا .

٦٣ - وقد اتاحت الفرصة للممثل الخاص أثناء إقامته في السلفادور لاستجواب عدد كبير نسبيا من الشهود الذين يعيشون في مناطق القتال . وقد تحدث بعض هؤلاء الشهود عن قيام الجيش بشن هجمات عشوائية وعمليات قصف عشوائية بالقنابل ، ولكن ردا على أسئلة الممثل الخاص ، لم يستطع أحد من الشهود أن يوضح حتى باللفة التي تناسب مستواه الثقافي ، انواع هذه الهجمات وعمليات القصف بالقنابل . ومع ذلك فمن اقوال ٢٢ شاهدا يعيشون في مجتمعات في تلك المناطق ، عد الممثل الخاص ست حالات قتل فيها مدنيون نتيجة لعمليات عسكرية قام بها الجيش ، حالة واحدة تسبب فيها "صاروخ" في قتل ثلاثة أشخاص آخرين . وشكا الشهود أيضا من عمليات التفتيش المتكررة لمنازلهم ، ومن احتجاز المدنيين الذين أطلق سراحهم بعد عمليات استجواب عنيفة ، كما شكوا في بعض الحالات من تدمير المباني وإتلاف المحاصيل نتيجة للعمليات العسكرية . ولكن لم يصف أحد من الشهود أعمالا يمكن أن توصف بأمانة بأنها عمليات قتل جماعي أو هجمات عشوائية .

٦٤ - وفي مقر الجيش ، أشار الممثل الخاص مرة أخرى مسألة المدنيين الذين اعتقد أنهم ضحايا لهذا النزاع . وقد ذكر وزير الدفاع انه وفقا للالتزامات الدولية التي تتحملها جمهورية السلفادور ووفقا للتعليمات الصادرة عن الرئيس دوارتي ، فقد كانت الحرب تدار بطريقة انسانية ، رغم انه اعترف بوقوع أخطاء قال إنها صحت . وقد استمع الممثل الخاص بالفعل الى شهادة سيدة تقيم في منطقة كازريك لوس بلانيس في ولاية كابانياس ، قالت انه في ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ قتل زوجها واصيب ثلاثة من أطفالها بجراح بسبب انفجار إحدى القنابل . وقالت الشاهدة ان القوات الجوية اعترفت بأنها ارتكبت خطأ وانها قامت بنقل الاطفال الى المستشفى العسكري ووعدت بتوفير المساعدة لهم . وقالت سيدة تقيم في منطقة كواتل بيسيك للممثل الخاص إن زوجها وأحد أبنائها أطلق عليهما الرصاص من إحدى الوحدات التابعة للجيش ، وقد مات الاثنان في مستشفى تابع للصليب الأحمر كانت الوحدة قد نقلت إليه المصابين بجراح . وطبقا لما قالته هذه الشاهدة ، فقد اعترفت القوات المسلحة بأن طلقات الرصاص اطلقت خطأ .

٦٥ - وبعد تقييم المعلومات التي أوجزت أعلاه والاستماع إلى آراء مصادر مستقلة وموثوق بها فضلت أن تبقى اسماؤها طبي الكتمان ، يرى الممثل الخاص أن الجيش النظامي وامل بصفة عامة خلال عام ١٩٨٧ اتباع أنماط في السلوك من الواضح انها أكثر انسانية من الأنماط التي اتبعها في الماضي القريب . وهذه الأنماط الانسانية لم تغلج في تلافى سقوط القتلى وحدث إصابات بين المدنيين ، غير ان سقوط وحدث الإصابات ، مهما كانا مشيرين للانزعاج ومهما انعدمت مبرراتهما ، حدثا بصورة متفرقة على غرار

ما حدث في عام ١٩٨٦ . والواقع ، إن الممثل الخاص يود أن يؤكد أنه لم يتلق أي معلومات عن حدوث قتل جماعي نتيجة لهجمات عشوائية قام بها الجيش النظامي في السلفادور خلال عام ١٩٨٧ .

٦٦ - وفيما يتعلق بالإصابات التي لحقت بالمدنيين نتيجة للمعاملات العسكرية التي قامت بها قوات المفاورين ، فقد ظل الممثل الخاص يتلقى كثيرا من التقارير المزعجة عن تشويه أو مصرع المدنيين بسبب الالفام التي تزرعها المفاورين .

٦٧ - وفيما يلي الأرقام التي قدمتها لجنة حقوق الإنسان في السلفادور (وهي لجنة حكومية) في هذا الصدد (٤٦) :

<u>الجرحى من المدنيين</u>	<u>القتلى من المدنيين</u>	
١٩	١	كانون الثاني/يناير
١٨	٢	شباط/فبراير
٢٢	١	آذار/مارس
١٨	١	نيسان/أبريل
١٧	-	أيار/مايو
١١	١	حزيران/يونيه
١٨	-	تموز/يوليه

٦٨ - وفيما يلي الأرقام التي قدمها الجيش (٤٧) :

<u>المشوهون من المدنيين</u>	<u>القتلى من المدنيين</u>	
٢٤	٣	كانون الثاني/يناير
١٢	٥	شباط/فبراير
٢٢	٢	آذار/مارس
٢٢	١	نيسان/أبريل
٢٧	٢٠	أيار/مايو
١٤	١١	حزيران/يونيه
٢٧	٢	تموز/يوليه
٩	-	آب/أغسطس

٦٩ - وقد أورد الممثل الخاص في تقريره السابق (E/CN.4/1987/21) ، الفقرات من ١٠٥ إلى ١٠٨) الأسباب التي أدت به إلى الاعتقاد بأن معظم القتلى والمصابين من المدنيين نتيجة لانفجارات الغام التلصصت عن أجهزة زرعها قوات المفاورين . وبعد التحقيق الذي أجراه الممثل الخاص هذا العام توصل إلى نفس النتيجة ، لأن هذا هو الرأي السائد بين المصادر التي تعتبر كمصادر مستقلة ، وهو أيضا الرأي الذي أبلغه به الافراد الذين تعرضوا للشوّه بسبب الالغام . ومن الجدير بالذكر رأي لجنة مراقبة الامريكتين وهو أن "... انخفاض عدد القتلى نتيجة لانفجارات الالغام في النصف الاخير من سنة ١٩٨٦ ويمكن أن يفسّر ، على ما نعتقد ، بأنه نتيجة لتثقيف الجماهير بثمرن فادح عن الالغام" (٤٨) . ورغم ان الالغام التي تزرعها قوات المفاورين تتسبب في سقوط عدد مزعج من القتلى والمشوهين من المدنيين - رغم أن هذا العدد أقل من عدد القتلى والمشوهين في عام ١٩٨٦ فإن هذا لا يستبعد احتمال أن الجيش يقوم أحيانا بزرع الالغام التي تتسبب في عمليات القتل أو التشويه . والواقع ان احد الشهود الذين سألهم الممثل الخاص في السلفادور ذكر ان ثلاثة من الفلاحين قتلوا نتيجة لانفجار لغم زرعته الجيش النظامي . وردا على اسئلة الممثل الخاص ، أوضح هذا الشاهد أن قوات المفاورين لم تكن موجودة في تلك المنطقة التي وقع فيها الانفجار .

٧٠ - وقد تلقى الممثل الخاص أنباء موشوقا بها تفيد أن أطفالا أعمارهم ١٥ سنة وأقل قد جندوا ويقاتلون في صفوف قوات المفاورين ، الامر الذي يتعارض مع قواعد القانون الانساني الدولي المطبق في النزاع في السلفادور .

#### خامسا - الجهود الرامية الى تعزيز حقوق الانسان

##### ١ - النواحي العامة

٧١ - أوضح الممثل الخاص في تقاريره السابقة أنه قد وجد أن السلطات الدستورية لجمهورية السلفادور مهتمة اهتماما صادقا باحترام حقوق الانسان . وقد وجد الممثل الخاص خلال آخر زيارة قام بها للبلد في خريف عام ١٩٨٧ أن السلطات لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بهذه السياسة . وفي هذا الصدد ، يذكر الممثل الخاص أن جميع التدابير التي وصفها في تقريره السابق (E/CN.4/1987/21) مازالت سارية ولكنه لم يوردها في تقريره الحالي حتى لا يجعله طويلا دون مبرر . ويشير الممثل الخاص أولا الى المعلومات التي تلقاها عن مشروع قانون العفو باعتباره تطورا جديدا بارزا في عام ١٩٨٧ .



٧٣ - ففي ١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، قدمت الحكومة مشروع قانونين للجمعية ، أحدهما بشأن العفو عن السجناء السياسيين فيما عدا المتورطين منهم في جرائم أكثر خطورة مثل القتل ... الخ ، والآخر بشأن إعادة ادماج المتمردين المسلحين في الحياة الديمقراطية<sup>(٤٩)</sup> .

٧٣ - ان الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة فيما يسمى بـ "اجراءات اقامة سلم وطيء ودائم في أمريكا الوسطى" والتي وقعها في اسكويبولاس في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس ، قد أعطت دفعة جديدة لمشروع قانون العفو . وقد أعطي الممثل الخاص معلومات كاملة عن مشروع القانون وعن تكوين لجنة العفو .

٧٤ - وقامت حكومة السلفادور أيضا عملا بالالتزامات التي تعهدت بها في اسكويبولاس ، بإنشاء لجنة المصالحة الوطنية تكون مسؤولة ، تمشيا مع تلك الالتزامات ، عن "التحقق من التنفيذ الحقيقي لعملية المصالحة الوطنية وكذلك الاحترام المطلق لجميع الحقوق المدنية والسياسية لمواطني أمريكا الوسطى" المكفولة في هذه الوثيقة .

٧٥ - وأخيرا ، يؤكد الممثل الخاص على الأهمية الخاصة للالتزامات اسكويبولاس فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان في السلفادور . ويشهد توقيع رئيس الجمهورية للوثيقة ، مرة أخرى ، الاهتمام الطائفي بتوطيد الديمقراطية في البلد والقضاء على جميع أنواع انتهاكات حقوق الانسان . وقد جاء في هذه الوثيقة "تعهد الحكومات باعطاء دفعة لعملية اقامة الديمقراطية التعددية النيابية الحقبة التي تستتبع تعزيز العدالة الاجتماعية ، واحترام حقوق الانسان ، وسيادة الدول ولامتها الإقليمية ، وحق كل دولة في أن تختار بحرية ، ودون تدخل خارجي من أي نوع ، نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وبأن تتخذ ، بشكل قابل للتحقق ، التدابير المؤدية الى اقامة النظم الديمقراطية النيابية التعددية ، أو تحسين هذه النظم عند الاقتضاء . وأخيرا يعود الممثل الخاص الاشارة الى أنه وفقا للالتزامات اسكويبولاس "تنشأ لجنة دولية للتحقق والمتابعة ... وتقوم هذه اللجنة بمهام التحقق والمتابعة فيما يتعلق بتنفيذ التعهدات الواردة في هذه الوثيقة" .

٧٦ - وفيما يتعلق بجبهة فارابونديو مارتي للتحريض الوطني ، من المهم ملاحظة انشاء أمانة حماية وتعزيز حقوق الانسان . وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ قام بزيارة الممثل الخاص السيد رولاندو أوريللانا الذي زوده بالمعلومات الكاملة عن الهيئة المعنية والتي من أهدافها تشقيف مقاتلي جبهة فارابونديو مارتي للتحريض الوطني بشأن حقوق الانسان ، ولتحقيق هذه الغاية تقترح الامانة تعيين ممثلين في مختلف مناطق القتال .

٧٧ - ويرى الممثل الخاص أنه من المنصف الإشارة الى أنه في "البلاغ المشترك لقوات الشوار السلفادوريين وحكومة نابليون دوارتي عقب الحوار الثالث "الذي صدر في السلفادور في نهاية الجولة الاولى من المحادثات ، أكدت جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية من جديد ، كما فعلت الحكومة ، "الاحترام والتأييد" لالتزامات اسكويبولاس . وعلاوة على ذلك أبلغ الممثل الخاص بالرسالة التي بعثتها جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ الى رئيس جمهورية كوستاريكا مؤيدة فيها وثيقة اسكويبولاس معارضة المساندة البناء لهذه الوثيقة ومعلنة أن الاتفاق "يجب أن يستجيب الى خصائص نزاعنا إذا أريد تنفيذه بشكل فعال في السلفادور" . ويعتقد الممثل الخاص أن ذلك يعني أن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية تشارك في الاقتراحات المتعلقة باقامة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والواردة في وثيقة اسكويبولاس . وقد أشير الى تلك المقترحات أعلاه .

## ٢ - مراعاة الاعتبارات الانسانية في النزاع

٧٨ - وفيما يتعلق بمراعاة الاعتبارات الانسانية في النزاع - وهو أحد الشواغل الملحة منذ اضطلع الممثل الخاص بولايته - فالمعلومات بالنسبة الى ١٩٨٧ هي كما يلي :

٧٩ - في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ عقد اجتماع في بنما بين ممثلي الحكومة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني . وتم التوصل الى اتفاق يقضي بأن اجلاء جرحى مصابي الحرب في المستقبل لتوفير الرعاية الطبية لهم ليس مشروطا بالمزيد من تبادل الاسرى والمفاوضات . وفي ٣ شباط/فبراير اتفقت الحكومة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني على مبادلة الكولونيل عمر نابليون أقالوس الذي أمرته قوات المفاوضين في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ب ٥٧ من زعماء نقابات العمال الذين كانوا قد اعتقلوا<sup>(٥٠)</sup> .

٨٠ - وعلاوة على ذلك أرسلت جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، عن طريق المونسنيور ريغيرا إي داماس كبير أساقفة سان سلفادور . وثيقة الى الحكومة تسعى فيها الى ايجاد حل للنزاع وتحتوي على مقترحات تتعلق بمراعاة الاعتبارات الانسانية في الحرب وباجراء حوار سياسي شامل . ودعت الوثيقة الى التفاوض بشأن جملة أمور منها وقف الحرب الجوية واستخدام المدفعية البعيدة المدى والغام التلامي ، وايقاف التخريب الاقتصادي الذي تقوم به جبهة غارابونديو مارتي للتحرير الوطني وتدمير المنازل والمحاصيل<sup>(٥١)</sup> . ووفقا للمعلومات التي أتاحها الجنرال بلاندون رئيس أركان الجيش تقوم الحكومة

ومستشاروها حاليا بدراسة الاقتراح<sup>(٥٣)</sup> . ومع ذلك فقد رفض رئيس الجمهورية الاقتراح "لافتقاره الى الاساس السليم"<sup>(٥٣)</sup> . ومن الصحيح كما هو مبين في جزء لاحق من التقرير الحالي ، انه يجري حاليا حوار سياسي شامل بين الحكومة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية يعالج فيه وقف اطلاق النار كبند مستقل .

٨١ - ومن الادلة على نوايا الحكومة فيما يتعلق بمراعاة الاعتبارات الانسانية فسي النزاع صامحا في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ل ٩٨ من أفراد قوات المفاوضين الجرحى أو المصابين بمفادرة البلد من مطار سان سلفادور على طائرة قامت باستئجارها لجنة الصليب الاحمر الدولية بعد وساطة تلك المنظمة الانسانية والكنيسة الكاثوليكية السلفادورية<sup>(٥٤)</sup> . ومما يجدر ملاحظته أن الاجلاء حدث بمقتضى الاتفاق المبرم في بنما في ٢٦ كانون الثاني/يناير والذي أشار اليه الممثل الخاص سابقا .

### ٣ - الحوار السياسي العام

٨٢ - وفقا لروايات صحفية<sup>(٥٥)</sup> تتعلق بالحوار السياسي العام بين حكومة السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، عرض الرئيس دوارتي في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٧ بدء محادثات مع الاخيرة امتثالا لاتفاق اسكويبولاس الاقليمي الثاني . وقد طلب الرئيس في بيان أدلى به أمام الجمعية التشريعية بشأن الموضوع الى قوات المفاوضين أن تلغي أسلحتها ، وتقبل عفوا ، وتبدأ حوارا يتسم بالاخلاق والنية الحسنة وفي اليوم التالي وافقت جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية على بدء المحادثات واقترحت أن يتولى المونسينيور ريغيرا إي داماس كبير أساقفة سان سلفادور رئاسة الاجتماع الذي ينبغي عقده على أرفع مستوى في مقر السفير البابوي في سان سلفادور كما اقترحت أن يكون جدول أعمال الاجتماع هو تحديد اجراءات المصالحة الوطنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية ، بما في ذلك مسألة وضع حد للعمليات الحربية<sup>(٥٦)</sup> .

٨٣ - ومن الثابت أن ممثلي حكومة السلفادور قد اجتمعوا مع ممثلي جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في ٤ و ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ في مقر السفير البابوي في سان سلفادور مع قيام المونسينيور ريغيرا إي داماس كبير أساقفة سان سلفادور بدور رئيس الاجتماع وفي نهاية الاجتماع صدر بلاغ مشترك أكد فيه الطرفان مرتين تأييدهما لوثيقة اسكويبولاس الثانية وأعلنا انشاء لجنيتين مهمتهما اقتراح اتفاقات في المجالين التاليين : (١) تحديد الخطوات التي يتعيّن اتخاذها للوصول الى وقف اطلاق النار ؛ (٢) تنفيذ الاحكام الاخرى الواردة في وثيقة

اسكويبولاس الثانية . وستحاول اللجنتان تقديم تقريرهما الاول بشأن الاتفاقات التي  
رئيس الاجتماع قبل ٤ تشرين الثاني/نوفمبر وستعقدان جلسات مغلقة . وتذكر ديباجة  
البلاغ أن الاجتماع جرى في "جو من الأمن والاحترام سادته رغبة شديدة في اكتشاف  
المسالك المؤدية الى السلم" .

٨٤ - وقد أتاحت للممثل الخاص خلال اقامته في السلفادور فرصة التكلم مع أعضاء  
وفدي الحكومة والقوات المتمردة وأعجب بنواياهم المخلصة ومواقفهم البناءة فيما  
يتعلق بالحوار والممثل الخاص ، بعد أن قرأ البلاغ الختامي ، ودون تجاهله للمعوقات  
الحقيقية لعملية التفاوض أو الاقلال من شأنها يعرب عن بالغ ارتياحه لتأكيد  
المشاركين على مجالات الاتفاق وليس الاختلاف ، وتمكنهم من اطفاء طابع من الصدق  
والجدية على المحادثات . ويعرب الممثل الخاص عن عظيم الأمل في أن يؤدي الحوار في  
أقرب وقت ممكن الى اتفاقات يكون الدافع اليها هو الاغراض النبيلة لاتفاق اسكويبولاس  
الثاني .

#### سادسا - الاستنتاجات

٨٥ - يخلص الممثل الخاص بعد تقييمه للمعلومات الواردة في الفقرات السابقة عن  
حالة حقوق الانسان في السلفادور في عام ١٩٨٧ ، الى الاستنتاجات التالية :

#### الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٨٦ - تدهورت حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتيجة للتأثير المشترك  
لعدد من العوامل مثل الازمة الاقتصادية العالمية واستمرار النزاع العسكري ، وزلزال  
تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، والجفاف .

٨٧ - ويرى الممثل الخاص أن الهجمات المنتظمة التي تواصل جبهة فارابونديو مارتيني  
للتحرير الوطني شنها على الهيكل الاساسي الاقتصادي للبلد تهدد بشكل خطير تمتع  
المواطنين السلفادوريين حاليا ومستقبلا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية  
الهامة .

#### حالات الاعداد باجراءات موجزة

٨٨ - ما فتئ أفراد القوات المسلحة والدفاع المدني يقومون لاسباب سياسية باعدام  
المدنيين باجراءات موجزة . وبالرغم من أنه من الصعب تحديد عدد الحالات التي ينطبق

عليها ذلك بالضبط فهي بالتأكيد مثيرة للقلق ، كان عدد هذه الحالات أقل من متوسط عددها في السنة الماضية . وقد اتخذ المدعي العام للجمهورية اجراءات فيما يتعلق ببعض هذه الحالات .

٨٩ - ويلاحظ الممثل الخاص بارتياح أنه لم تُعزَ أي حالة من حالات الاعدام باجراءات موجزة الى أفراد قوات الأمن ، من جانب مصدر موثوق به .

٩٠ - وأضاف يقول إن هناك دلائل على ازدياد أنشطة "فصائل الموت" بعض الشيء ، ويعزو أحد المصادر على الأقل حالات الاعدام باجراءات موجزة ، والانتهاكات الأخرى الخطيرة لحقوق الإنسان الى تلك الفصائل . ولغت الممثل الخاص النظر الى ان الحكومة تكافح بكل ما لديها من همة تلك الأنشطة المشار إليها آنفا والتي تقوم بها فصائل الموت ، مع انه لا يستبعد امكانية تفضي افراد في الجهاز الحكومي عن تلك الأنشطة .

٩١ - وأضاف ان منظمات المفاورين استمرت من جانبها في ممارسة "تصفية حساباتها" على نطاق واسع بشكل مزعج ، وهي في رأي الممثل الخاص ممارسة تتنافى مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها عامة ، كما انها من العوامل المكونة لحالات الإعدام باجراءات موجزة .

#### حالات الاختطاف والاختفاء

٩٢ - أبلغت حالات تدعو للانزعاج عن اختفاء افراد يساريين ، من بينهم نقابيون . ولئن يكن من الصعب تحديد هوية المسؤولين عن ذلك ، فإن الممثل الخاص لا يستبعد امكانية تورط "فصائل الموت" في ذلك .

٩٣ - وقد قامت منظمات المفاورين أيضا باختطاف افراد ، من بينهم عمداء ينتمون الى الحزب الديمقراطي المسيحي . وعلى الرغم من إطلاق سراح أغلب العمداء فقد حدث بعض الوفيات .

#### معاملة السجناء السياسيين

٩٤ - ذكر الممثل الخاص انه وجد حالات من ممارسة الضغوط النفسية القاسية ، تعادل المعاملة الإنسانية أو المهينة ، أثناء استجواب الشرطة للسجناء السياسيين . وأضاف ان من الصعب تحديد مدى شيوع تلك الممارسة ، وإن كان يعتقد بأنها ليست واسعة الانتشار . ويلفت الممثل الخاص الانتباه أيضا الى حالة تنطوي على اغتصاب مجينة سياسية أثناء احتجازها اداريا .

القضاء الجنائي

٩٥ - ذكر الممثل الخاص انه على الرغم من ابلاغه عن الآمال التي اشارتها الاقوال والافعال الاولى للمدعي العام الجديد في الجمهورية ، إلا أن أنشطة جهاز القضاء الجنائي في مجال التحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ومعاقبة مرتكبيها في ذلك البلد ما تزال غير مرضية للغاية .

٩٦ - جرى حتى الان اتخاذ اجراءات قضائية سريعة ضد الافراد المتهمين بالتواطؤ مع المعارضة المسلحة ، مما أدى الى انخفاض ملحوظ في عدد السجناء السياسيين .

احترام حقوق الانسان في المنازعات المسلحة

٩٧ - يحاول الجيش النظامي السلفادوري بمففة عامة أن يطبق القواعد الانسانية في تنفيذه للأعمال العدائية ، كما كان الحال في عام ١٩٨٦ ، لكن هذا لا يحول دون حدوث اصابات لا مبرر لها بين المدنيين ، من وقت لآخر . وعلى الرغم من صعوبة تحديد عدد الوفيات فهو أقل بشكل يمكن تقديره مما كان عليه عام ١٩٨٥ والاعوام السابقة . ولا يستبعد الممثل الخاص إمكانية حدوث بعض هذه الاصابات نتيجة لانفجار الغام التماس الكهربي ، بالرغم من أن منظمات المفاوضين ، هي المسؤولة بما تبثه من الغام عن العدد الاكبر من الضحايا بين السكان غير المحاربين ، كما يتبين من الفقرات التالية .

٩٨ - ولا تزال منظمات المفاوضين مسؤولة الى حد يثير القلق عن تشويه وقتل المدنيين الذين يلمسون الالفام التي تبثها تلك المنظمات . ويلاحظ الممثل الخاص ان عدد الاشخاص المشوهين بدرجة خطيرة يفوق عدد المقتولين بشكل يمكن تقديره ، وإن متوسط عدد المصابين ادنى هذه السنة عما كان في السنة السابقة .

الجهود الرامية الى احترام حقوق الانسان

٩٩ - تواصل السلطات الدستورية في جمهورية السلفادور التزامها الراسخ بسياسة احترام حقوق الانسان كجزء من عملية التطبيع الديمقراطي . ويلاحظ كدليل آخر على ذلك قيام الحكومة بالتوقيع على وثيقة اسكيبولاس الثانية والبدء في تنفيذها وخاصة من خلال إجراء حوار مع الجبهة الديمقراطية الثورية (جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني) وهو حوار يبدو للممثل الخاص ، جادا وبناء رغم انه في مراحله الاولى .

١٠٠ - وينمكس التزام السلطات الدستورية في السلفادور بحقوق الانسان ، في الانخفاض المطرد في عدد الاعتداءات على حياة البشر بمففة خاصة . ويعزو الممثل الخاص بعض تلك

الاعتداءات وغيرها من الانتهاكات الى ان الحكومة لم تحكم قبضتها بعد بشكل فعال على جميع وكالات جهاز الدولة .

١٠١ - وقد قامت الجبهة الديمقراطية الثورية من جانبها ، بإنشاء أمانة لحماية وتعزيز حقوق الانسان ، كما انها بقبولها للمبادئ الاساسية الواردة في وثيقة اسكيبولام ٢ ، تكون قد الزمت نفسها باحترام وتعزيز تلك الحقوق .

#### سابعا - التوصيات

١٠٢ - على الرغم مما يراود الممثل الخاص من آمال في أن يؤدي الحوار بين الحكومة وكل من جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية الذي بدأ في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، في مكتب السفير البابوي في سان سلفادور ، إلى وقف كامل لإطلاق النار ، في تاريخ مبكر ، فإنه يوصي بقوة كلا الطرفين في النزاع بالالتزام بشكل دقيق بالقواعد المحددة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، وحماية ضحايا الحرب ، والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ .

١٠٣ - ويحث الممثل الخاص مرة أخرى بكل قوة الحكومة وجميع القطاعات والقوى السياسية في البلد على اتخاذ الخطوات الضرورية لوقف محاولات الاعتداء على الحياة ، والسلامة البدنية أو العقلية أو على حرية المدنيين غير المقاتلين ، وقفا تاما ، سواء في الحالات التي لا يجري فيها قتال أو أثناء القتال أو نتيجة له .

١٠٤ - وعلى وجه الخصوص ، يوصي الممثل الخاص السلطات الدستورية في جمهورية السلفادور بما يلي :

(أ) أن تلتفي على الفور الأحكام القانونية التي لا تتفق مع القواعد الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور إلزاما قانونيا في مجال حقوق الإنسان ، وأن تعتمد قوانين تتفق مع تلك القواعد ، ولاسيما فيما يتعلق بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم سياسية ،

(ب) أن تواصل الرقابة على العمليات التي تقوم بها الشرطة لاستجواب السجناء السياسيين وأن تزيد من إحكامها ، لضمان التقيد الدقيق بالقواعد المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ،

(ج) أن تواصل الإصلاح الاجتماعي ولا سيما الإصلاح القضائي وتوسع نطاقه عن طريق تطبيق القواعد الواردة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، نما وروحا ورهنا بها .

١٠٥ - ويومي الممثل الخاص جبهة فارابونديو مارتي ، بصفة خاصة ، بما يلي :

(أ) الامتناع عن بث الالغام التي تنفجر بالملامسة والتي يمكنها قتل غير المقاتلين أو تشويهم بدرجة خطيرة ،

(ب) الامتناع عن شن هجمات على الهياكل الاساسية للاقتصاد السلفادوري .

١٠٦ - وختاما ، يود الممثل الخاص أن يومي جميع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ، ولاسيما أغناها وأكثرها تقدما ، بأن تقدم ، في حدود إمكانياتها ، المساعدة اللازمة للتخفيف من شدة الاحوال المعيشية للمواطنين السلفادوريين اللاجئين والنازحين بسبب النزاع القائم ، وتحسينها .

### الحواشي

(١) حكومة السلفادور "حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور" La situacion de los derechos humanos en El Salvador y las "libertades fundamentales" ، تقرير مقدم الى البروفيسور خوسيه أنطونيو باستور ريديرويوخو الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، عن الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/أغسطس ١٩٨٧ .

(٢) وول ستريت جورنال ، ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

(٣) حكومة السلفادور "حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور" تقرير مقدم الى البروفيسور خوسيه أنطونيو باستور ريديرويوخو ، الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، عن الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى شهر آب/أغسطس ١٩٨٧ .

(٤) لتقدير الاضرار بصورة صحيحة ، يشير الممثل الخاص الى أن دولار الولايات المتحدة الواحد يعادل خمسة كولونات سلفادورية .



(٥) رسالة من سفير السلفادور في مدريد مؤرخة في ٢٠ آيار/مايو ١٩٨٧ ،  
La Prensa Gráfica ، ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، Diario Latino ، ٢ حزيران/يونيه  
١٩٨٧ ، El Diario de Hoy ، ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

(٦) فهرس منظمة العفو الدولية : AMR 29/34/87. Distr:CO/GR + rel. SC .

(٧) عدد القتلى من المدنيين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، الملحق التاسع للتقرير  
المتعلق بحقوق الانسان في السلفادور ، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٧ .

(٨) برقيتا تلكن مؤرختان في ٩ و ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

(٩) التقارير من ٥٧ الى ٦١ .

(١٠) فهرس منظمة العفو الدولية : AMR 29/34/87. Distr:CO/GR + rel. SC ، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

(١١) ختم التاريخ : سانتا آنا ، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

(١٢) شالاتيناغو ، Chalatenango ، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

(١٣) El Universal ، المكسيك ، ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

(١٤) EXTERNAL:للتوزيع العام . فهرس منظمة العفو الدولية : AMR 29/31/87  
Distr: SC/CO/RG ، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

(١٥) مكتب المدعي العام للجمهورية ، "تقرير عن حقوق الانسان" Office of  
"the Attorney-General of the Republic. "Informe sobre Derechos Humanos"  
ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

(١٦) مكتب المدعي العام للجمهورية "تقرير عن حقوق الانسان" Office of  
"the Attorney-General of the Republic. "Informe sobre Derechos Humanos"  
ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

(١٧) "The Christian Science Monitor" ، ١٧ حزيران / يونيه ١٩٨٧ ،  
The Washington Times ، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، Miami Herald ، ١٩ حزيران/يونيه  
١٩٨٧ .

(١٨) اطلع الممثل الخاص على البلاغ المنشور في صحيفة El Mundo  
السلفادورية في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

(١٩) التقارير من ٥٧ الى ٦١ .

(٢٠) حكومة السلفادور "حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية" تقرير مقدم  
الى البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريديرخو الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان  
التابعة للأمم المتحدة ، عن الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/أغسطس ١٩٨٧ .

(٢١) تقرير القوات المسلحة السلفادورية عن "احترام قواعد القانون  
الانساني الدولي وإعمالها" ، عن الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/أغسطس ١٩٨٧ .

(٢٢) رسالة من سفير السلفادور في مدريد ، مؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل  
١٩٨٧ .

(٢٣) رسالة من سفير السلفادور في مدريد ، موجهة الى الممثل الخاص  
ومؤرخة في ١٣ آيار/مايو ١٩٨٧ .

(٢٤) معلومات واردة في رسائل صادرة عن سفارة السلفادور في مدريد ومؤرخة  
في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، تمت اتاحتها للممثل الخاص .

(٢٥) التقارير من ٥٧ الى ٦١ .

(٢٦) مكتب المدعي العام للجمهورية "تقرير عن حقوق الانسان" Office of  
"the Attorney-General of the Republic. "Informe sobre Derechos Humanos"  
أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

(٢٧) فهرس منظمة العفو الدولية : SC : rel. CO/GR + Distr. AMR 29/34/87 .

(٢٨) التقارير من ٥٧ الى ٦١ .

- (٢٩) حكومة السلفادور "حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور" ، تقرير مقدم الى البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريديرخو الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة عن الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/أغسطس ١٩٨٧ .
- (٣٠) تقرير القوات المسلحة السلفادورية عن احترام قواعد القانون الانساني الدولي وإعمالها ، عن الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/أغسطس ١٩٨٧ .
- (٣١) Diario Latino ، ٥ شباط/فبراير ١٩٨٧ .
- (٣٢) رسالة من سفير السلفادور في مدريد ، مؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧ .
- (٣٣) El Mundo ، ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، Prensa Gráfica ، ٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ .
- (٣٤) برقية تلكي تمت إتاحتها للممثل الخاص عن طريق رسالة صادرة عن سفارة السلفادور في مدريد ، ومؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .
- (٣٥) الوثيقة E/CN.4/1987/21 ، الفقرة ٣٥ .
- (٣٦) تقرير احصائي عن السجناء الذين أفرجت عنهم المحاكم الابتدائية العسكرية الثلاث خلال الفترة ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .
- (٣٧) رسالة موجهة الى الممثل الخاص ، مؤرخة في ١٤ آيار/مايو ١٩٨٧ .
- (٣٨) رسالة موجهة الى الممثل الخاص ، مؤرخة في ٨ آيار/مايو ١٩٨٧ .
- (٣٩) مكتب المدعي العام للجمهورية ، "تقرير عن حقوق الانسان" ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .
- (٤٠) تقرير احصائي عن السجناء الذين تم الافراج عنهم خلال الفترة الممتدة من ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

(٤١) وثيقة أحالها رئيس المحكمة العليا الى الممثل الخاص بشأن القضايا المعلقة تحت الولاية العسكرية حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٧ .

(٤٢) تقرير عن طلبات المثل أمام المحاكم في قضايا السجناء السياسيين التي تلقتها الشعبة الدستورية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

(٤٣) وثيقة أحالها رئيس المحكمة العليا .

(٤٤) التقارير من ٥٧ الى ٦١ .

(٤٥) التقارير من ٥٧ الى ٦١ .

(٤٦) حكومة السلفادور "حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور" ، تقرير مقدم الى الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة البروفيسور خوسيه أنطونيو باستور ريديرخو عن الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/أغسطس ١٩٨٧ .

(٤٧) تقرير القوات المسلحة السلفادورية عن احترام قواعد القانون الانساني الدولي وإعمالها عن الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/أغسطس ١٩٨٧ .

(٤٨) عدد القتلى من المدنيين في فترة ١٩٨٦-١٩٨٧ . الملحق التاسع للتقرير المتعلق بحقوق الانسان في السلفادور ، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٧ .

(٤٩) برقية تلكي مؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، محالة الى الممثل الخاص .

(٥٠) Resumen ، مركز وثائق اقتصاديات العمل ، "Centro documental de la Economía del Trabajo" ، سان سلفادور ، في الفترة من ١ الى ٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ .

(٥١) اقتراح مقدم من تحالف جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، والجبهة الديمقراطية الثورية بشأن إجراء مفاوضات فورية للتوصل الى حل للنزاع ، وموجه الى كل من رئيس الجمهورية والقائد الاعلى للقوات المسلحة ، وأتيح للممثل الخاص .

(٥٢) El Mundo ، سان سلفادور ، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

(٥٣) El Dia ، المكسيك ، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

(٥٤) El Dia ، المكسيك ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، Jornada ، المكسيك ،  
٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

(٥٥) نيويورك تايمز ، ١٤ و ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٧ .

(٥٦) بلاغ صادر عن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني والجبهة  
الديمقراطية الثورية ، مؤرخ في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٧ وأتيح للممثل الخاص .

-----